

تقييم مؤشرات أداء البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية

د. عبد الرحمان عبد القادر

جامعة أحمد دراية أدرار؛ الجزائر

E-mail : aek2509@yahoo.fr

د. المومن عبد الكريم

جامعة أحمد دراية أدرار؛ الجزائر

E-mail: elmoumen79@gmail.com

Received: Jan 2018

Accepted: Fèv 2018

Published: Mar 2017

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية معالجة تقييم مؤشرات أداء عينة من البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2005 – 2012، وذلك من خلال دراسة مؤشرات الربحية والسيولة وكفاية راس المال وجودة الأصول، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها ان البنوك الإسلامية تمتاز بكفاءتها وصلابتها وصمودها في وجه آثار تلك الأزمة المالية، وذلك من خلال ابتعادها عن المعاملات الربوية المحرمة، والنتائج الجيدة التي حققتها تلك البنوك في المؤشرات المدروسة قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وهذا بالمقارنة مع النتائج المحققة في البنوك التقليدية التي شهدت آثار عميقة على تلك المؤشرات. الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الأزمة المالية العالمية، مؤشرات الأداء، التمويل الإسلامي.

Abstract:

This paper attempts to address the evaluation of sample performance indicators of Islamic banks in light of the global financial crisis During the period 2005-2012, by studying the indicators of profitability, liquidity, capital adequacy and asset quality. The study concluded that the Islamic banks are characterized by their efficiency, This is a financial crisis, by moving away from forbidden riba-based transactions, and the good results achieved by these banks in the studied indicators before, during and after the global financial crisis. This is compared with the results achieved in conventional banks that have had profound effects on Indicators.

Keywords: Islamic Banks, Global Financial Crisis, Performance Indicators, Islamic Finance .

مقدمة:

لقد شهدت أصول نظام التمويل الإسلامي تطوراً كبيراً في السنوات الماضية، وحتى في سنوات الأزمة المالية، وبالتالي بلغت نسبة نموه 15% في تلك الفترة، وذلك راجع بشكل كبير إلى الأهمية التي اكتسبها هذا النظام في ظل الأزمة المالية العالمية، من خلال ابتعاده عن التعامل بالأدوات المالية المحرمة، والتي تتمثل في الربا والمشتقات المالية وبيع الديون، وغيرها من المعاملات المالية المحرمة.

وكذلك من الأمور الداعمة لنمو أصول التمويل الإسلامي الطفرة النفطية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها سوق داعمة وقاطرة لنمو وانتشار التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، وكذا انضمام دول أخرى إلى ركب الصيرفة الإسلامية ساهم في تطور أصول التمويل الإسلامي، والذي تشكل فيه البنوك الإسلامية النسبة الأكبر. لقد عرفت البنوك الإسلامية انتشاراً كبيراً في العديد من الدول بما فيها الغربية، حتى أن بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلاً، أنشأت معهداً لدراسة التمويل الإسلامي، وأصدرت قوانين تتلاءم مع طبيعة عمل هذه البنوك، وكما تسابق بريطانيا بدورها بأن تكون مركزاً عالمياً في أوروبا تقود التمويل الإسلامي، وتعتبر هذه البنوك كغيرها من البنوك تقدم خدمات مالية متنوعة؛ إلا أنها تكون وفقاً للشريعة الإسلامية؛ بمعنى أنها لا تقدم تمويلات بأسعار فائدة كمثيلاتها التقليدية.

ترتكز فلسفة استثمار الأموال في البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وذلك التزاماً بالقاعدة الفقهية " الغنم بالغرم والخراج بالضمان"؛ أي أن الحق في الحصول على الربح (الغنم) يكون بقدر تحمل الخسائر (الغرم)، ويتم تمويل المؤسسات والأفراد بعدة صيغ تمويلية مستمدة من فقه المعاملات المالية الإسلامية، وقد حققت البنوك الإسلامية نتائج جيدة في سنة وقوع الأزمة المالية العالمية -2008- بالمقارنة بالنتائج المحققة من طرف البنوك التقليدية، وذلك من خلال نمو أصولها وودائعها، وتحقيقها لنسب ربحية جيدة، وحفاظها على نمو سيولتها، على العكس ما حدث للبنوك التقليدية، التي وقعت في أزمة سيولة عالية؛ وهذا ما جعل كل أنظار العالم والخبراء والحكومات تتجه إلى التفكير في كيفية الاستفادة من هذه البنوك في دعم الاستقرار المالي العالمي، والذي يتعرض في كل مرة لهزات مالية متتالية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن تقييم مؤشرات أداء البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كفاءة وصلابة البنوك الإسلامية في مواجهة آثار الأزمة المالية، التي أدت إلى عدة انهيارات وإفلاسات لعدة مؤسسات اقتصادية ومالية، واقتصاديات دول، وذلك من خلال إظهار النمو الذي حققت مؤشرات أداء هذه البنوك في وقت حدوث الأزمة. وكذا تناول تطور أصول البنوك الإسلامية ومعرفة أسباب الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامية ودراسة انعكاسات الأزمة المالية على البنوك الإسلامية. منهج الدراسة: من أجل الإجابة عن الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي معاً، لكونه يناسب هذا النوع من البحوث.

حدود الدراسة: تم الاعتماد على دراسة عدة مؤشرات مالية تتعلق بالبنوك الإسلامية ومدى تطورهما من سنة 2005 إلى سنة 2012؛ أي قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية، وتوقفنا عند السنة 2012، لأن بعدها انفجرت الأزمة. لكن بالنسبة لتطور أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي توقفنا عند سنة 2016.

خطة الدراسة: للإجابة عن هذه الإشكالية؛ نعتمد الخطة التالية:

المحور الأول: البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية

المحور الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على البنوك الإسلامية

المحور الثالث: آثار الأزمة المالية على مؤشرات أداء عينة من البنوك الإسلامية

المحور الأول: البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية

نحاول في هذا المحور عرض عموميات حول البنوك الإسلامية ومدى تطور أصولها على المستوى العالمي،

إضافة إلى التعرّيج على الأزمة المالية ودراسة أسبابها من وجهة النظر الإسلامية.

أولاً: البنوك الإسلامية

سنحاول في هذا العنصر التعرض إلى تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها وتطور حجم أصولها، وأهم صيغها التمويلية.

1 تعريف البنوك الإسلامية: توجد عدة تعريفات للبنوك الإسلامية، و نعرض بعضها فيما يلي:

♦ البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.¹

♦ البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية، تقوم بمزاولة النشاط المصرفي الاستثماري في ظل تعاليم الإسلام، فهي تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية في حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية.²

♦ لقد عرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً".³ من خلال التعاريف السابقة نقوم بصياغة تعريف يكون شامل لهذه التعاريف، فالبنك الإسلامي هو مؤسسة مالية

مصرفية يقوم بالأعمال المصرفية التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى دعم التنمية

الاقتصادية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، تحقيقاً لعدالة التوزيع.

2 نشأة البنوك الإسلامية: لقد كانت تجربة بنوك الادخار الألمانية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية سبباً في التفكير لإنشاء بنوك لا تتعامل بالفائدة، ولقد كان الشرف الكبير للدكتور أحمد النجار، حيث تم افتتاح أول بنك للادخار المحلي في يوليو 1963 بميت غمر في مصر⁴، ثم أنشأت فروع له في كل من المنصورة، وشربين، ودكرنس، وزفتي، وبلقاس ومصر الجديدة والقصر العيني، وكان آخرها فرع محطة مصر الذي أنشئ بتاريخ 24 جويلية 1966م⁵.

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بعد بنوك الادخار المحلية، الذي باشر أعماله في سنة 1972⁶، وبتاريخ 18 ديسمبر 1973م أصدر مؤتمر وزراء مالية منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في جدة تصريحاً يعرب فيه عن النية في إنشاء البنك الإسلامي للتنمية برأس مال بلغ 2 مليار دينار إسلامي الذي يساوي 2 مليار ريال سعودي⁷. وباشر البنك نشاطه في سنة 1975 بـ 22 دولة عضوة، ويوجد المقر الرئيسي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ثم أنشئ بعده بنك دبي الإسلامي في عام 1975، ويعتبر هذا البنك أول بنك إسلامي خاص⁸.

كما تم في سنة 1977 إنشاء ثلاثة بنوك إسلامية، وهي بنك فيصل الإسلامي السوداني، بيت التمويل الكويتي، وبنك فيصل الإسلامي المصري بالقاهرة⁹، ثم توالى إنشاء البنوك الإسلامية في معظم الدول بما فيها العربية وغير العربية، وبذلك تعتبر البنوك الإسلامية أسرع نمواً من مثيلاتها التقليدية، ويرجع هذا إلى زيادة الطلب على توظيف أموال العملاء وفقاً للشريعة الإسلامية وإلى الطفرة النفطية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول النفطية الأخرى،

وقد بلغت عدد المؤسسات المالية الإسلامية 1407 في سنة 2016¹⁰، وعدد البنوك الإسلامية على المستوى 294 بنك إسلامي و 200 نافذة في بنوك ربوية تقدم خدمات مالية إسلامية تنتشر هذه البنوك في 67 دولة¹¹.

3 - حجم سوق التمويل الإسلامي وتنامي أصول البنوك الإسلامية لقد عرفت أصول التمويل الإسلامي نمواً على ممر السنوات، حتى بلغت في سنة 2016 قيمة 2.2 تريليون بارتفاع بنسبة 7% بالمقارنة بالسنة التي قبلها، مدعومة بتطور أصول التمويل الإسلامي بكل من إيران والسعودية وماليزيا والتي تمثل أصولها في سنة 2016 على الترتيب 545.377 بليون و 472.654 و 405.985 بليون دولار أمريكي، وهي تمثل 64.7%. بلغت أصول البنوك الإسلامية في سنة 2016 قيمة 1.598 تريليون¹²، وتتوزع ما بين البنوك الإسلامية -294 بنك- والنوافذ الإسلامية -200 نافذة- على الترتيب 1.320 تريليون و 278.287 بليون دولار أمريكي، وتمثل الأصول البنكية الإسلامية نسبة 05% من إجمالي الأصول البنكية العالمية¹³.

جدول رقم 01: توزيع أصول وعدد البنوك الإسلامية حسب المناطق في سنة 2016

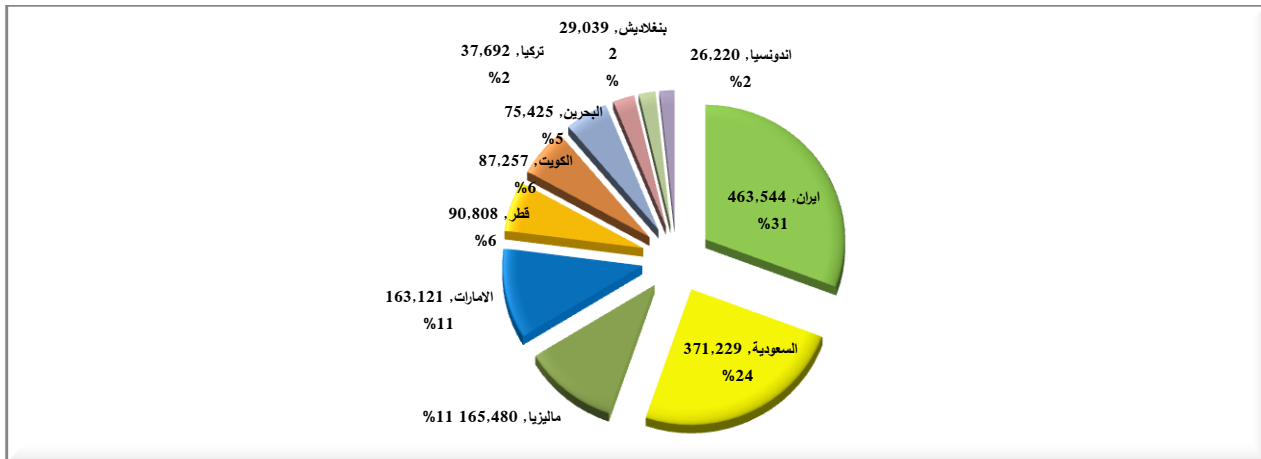
المناطق	أصول البنوك الإسلامية (مليون دولار أمريكي)	عدد البنوك الإسلامية	نسبة أصول البنوك الإسلامية من إجمالي الأصول البنكية (%)
دول مجلس التعاون الخليجي	795,673	101	37%
باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	511,254	153	30%
جنوب شرق آسيا	200,242	81	11%
جنوب آسيا	46,963	65	13%
أوروبا	42,630	34	1%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1,694	44	0.30%
أمريكا	324	6	0%
باقي دول آسيا	101	10	0.10%
المجموع	1,598,881	494	//

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: THOMSON REUTERS, ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2017 RESILIENT GROWTH, 2017, p 33.

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول المصدرة للنفط بالإضافة إلى إيران وماليزيا نسبة 80% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي¹⁴، وقد بلغت أصول البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 650.8 بليون دولار أمريكي في النصف الأول من سنة 2016؛ أي بنسبة 45% من إجمالي أصول هذه البنوك على المستوى العالمي¹⁵. وارتفعت في نهاية نفس السنة إلى 795 بليون دولار أمريكي، والجدول أعلاه يوضح هذا.

من خلال الشكل رقم 01؛ تشكل أصول البنوك الإسلامية في عشرة دول المذكورة نسبة 94.42% من إجمالي الأصول البنكية الإسلامية العالمية، حيث حصلت إيران النسبة الأكبر منها بنسبة 31% ثم تليها السعودية بنسبة 24%، ثم تليها كل من ماليزيا والإمارات بنسبة متساوية 11%، لتحتل باقي الدول الأخرى نسب متفاوتة بين 06% و 02%، وتحتل السعودية النسبة الأكبر مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بلغت في مجملها نسبة 49.76% في سنة 2016، وتعتبر هذه المنطقة سوق داعمة لنمو أصول البنوك الإسلامية وقاطرة لنمو وانتشار أصول التمويل الإسلامي.

شكل رقم 01: توزيع أصول البنوك الإسلامية لأفضل عشر دول في 2016 الوحدة مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: THOMSON REUTERS, ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2017 RESILIENT GROWTH, 2017, p 32.

ويتوقع ان تصل أصول البنوك الإسلامية في سنة 2022 إلى 2.4 تريليون دولار مدعومة بدخول دول أخرى كالهند وغيرها¹⁶، ويتوقع ان ترتفع مساهمة البنوك الإسلامية 80 من إجمالي أصول التمويل الإسلامي في سنة 2021 بعدما كانت تمثل نسبة 73% في 2015¹⁷.

4 صيغ التمويل في البنوك الإسلامية: تتنوع صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بين الصيغ التمويلية القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر؛ والتي تتمثل في المشاركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة، والصيغ التمويلية القائمة على المدائيات؛ والتي تتمثل في المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة. ثانيا: الأزمة المالية العالمية

أدت الأزمة المالية العالمية إلى انهيار الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال انهيار مؤشرات الأسواق المالية العالمية، وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر العالمي.

1 تعريف الأزمات المالية: توجد عدة تعاريف للآزمات؛ وسنعرض البعض منها: الأزمة المالية هي: " ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية"¹⁸.

وهي أيضاً: " تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف، هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها"¹⁹.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الأزمة المالية بانها: اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في الأسواق المالية وانخفاض الأصول المالية لمختلف الوسطاء الماليون كالبنوك، وكذا فشل النظام المصرفي عن أداء مهامه مما يضعف النشاط الاقتصادي، وكما تعبر عن انهيار مالي ونقدي كامل.

2 أسباب الأزمة المالية من منظور إسلامي: ترجع أسباب الأزمة المالية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي إلى ما يلي:

- الربا: الفائدة على القروض هي الربا²⁰ بعينه، وقد حرمت كل المجاميع الفقهية الفائدة البنكية التي يتم التعامل بها في المعاملات البنكية التقليدية تحريماً قاطعاً²¹. تسعى البنوك المقرضة من خلال الفائدة إلى تحقيق ربح دون أن تكون مسؤولة عن السلع أو الخدمات التي يهدف التمويل إلى تسهيل امتلاكها أو إنتاجها، وهذا ما يؤدي إلى نمو المديونية من دون تحقق نمو اقتصادي، ونظراً لأن نمو المديونية لا يتطلب من الجهد والإبداع والمثابرة ما يتطلبه النشاط الاقتصادي، وبالتالي ستنمو المديونية بمعدلات أعلى وأسرع من معدلات نمو الناتج المحلي، لتكون النتيجة في النهاية تدمير الثروة وانهايار الاقتصاد، فالربا بطبيعته يؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلاً في التبادل والإنتاج²².
- الرهن العقاري: يمتاز الرهن العقاري الأمريكي بأنه يتكون من ثلاثة أشخاص وهما المشتري والبائع والمؤسسة المالية، بحيث يدفع المشتري نسبة من قيمة المسكن والباقي تدفعه المؤسسة المالية كقرض، بمعدل فائدة متغيرة مرتبط بأسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الفدرالي مقابل رهن العقار للمؤسسة المالية. لكن الملاحظ في هذا الرهن العقاري أن المشتري بإمكانه إعادة بيع العقار أو رهنه مرة أخرى للحصول على قرض من مؤسسة مالية أخرى، وهو ما كان سبباً في حدوث أزمة الرهن العقاري، نظراً لأن العقار الواحد يكون مرهوناً لأكثر من مؤسسة مالية، فكل مؤسسة مالية ترى أن العقار ملكها في حالة امتناع مالك العقار عن السداد، لكن وبمجرد وقوع ذلك تحدث الأزمة. يعتبر الرهن العقاري على الحالة الليبرالية غير جائز شرعاً لارتباطه بقرض بمعدل فائدة، وكلنا نعلم أن الفائدة سواء كانت فائدة ثابتة أو متغيرة حرام؛ لأنها تعتبر ربا.

والرهن في اللغة بمعنى اللزوم والحبس، وسمي الرهن رهناً لأنه محبوس في الدين ممنوع مالكه من التصرف فيه، أما معناه في الشرع هو جعل مال وثيقة في دين ليستوفي منه عند تعذر وفائه²³.

- بيع الديون (التوريق): تقوم فلسفة عملية التوريق على بيع قروض المؤسسات المالية المجمعة لديها في محفظة واحدة لمؤسسات متخصصة تسمى بشركات التوريق بسعر أقل من قيمة هذه القروض، ثم تقوم هذه الشركات بإصدار أوراق مالية لتباع للمستثمرين في الأسواق المالية، وبذلك تصبح هذه السندات تداول في السوق المالي ويحصل حاملوها على نسبة فائدة على القروض الممنوحة للأفراد، وتتولى شركات التمويل مع شركات التوريق تحصيل أقساط القروض لتوزعها على حملة السندات، وبذلك نجد أن القرض الأول تم بيعه إلى شركة التوريق، ثم مرة أخرى يباع في أوراق مالية إلى عدة مستثمرين. ومما شجع البنوك في التوسع في منح القروض للمشتريين هو إمكانية نقل مخاطر قروض منخفضة الملاءة إلى شركات التوريق طمعاً في العمولات وفروق الأسعار التي تحصل عليها²⁴.

من خلال هيكلية التوريق؛ بتوقف المقترضين أو عجزهم عن السداد يتضرر كل أطراف عملية التوريق، وهذا لتضخم الديون وتراكمها، بحيث أصبح النظام الرأسمالي يقوم كله على أساس أهرامات من الديون، مما شكل مديونيات متعددة على عقار واحد، وهذا هو منشأ الأزمة المالية.

إن توريق الديون هذا في حد ذاته غير جائز شرعاً؛ لوجود عين الربا من خلال قيام البنك ببيع الدين بأقل من قيمته؛ أو بمعنى آخر جعل الدين المؤجل في ذمة الغير - في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول أجله - صكوكاً قابلة للتداول في سوق ثانوية²⁵، ضف إلى هذا أن السندات المتداولة في البورصة تدر فائدة على حاملها وهي كذلك ربا، وعادة ما يتم تداول هذه السندات في البورصة بالأجل أو على أقساط، وهي من قبيل بيع الدين بالدين المنهي عنه شرعاً.

● المشتقات المالية: تعتبر المشتقات المالية من أهم منتجات الهندسة المالية التقليدية، والتي ابتكرت من أجل الحماية من المخاطر المالية، لكن جشع وطمع المستثمرين تحولت هذه المنتجات من منتجات الحماية إلى منتجات تهدف إلى تحقيق مزيد من الأرباح والفوائد على حساب الأطراف الأخرى المتعاملين بها، حتى أصبحت الأداة المالية المدمرة للاقتصاد، والتي من أهدافها الحماية من المخاطر، فأثبت الواقع عجزها عن حماية نفسها. وارتباط المشتقات بالأزمة المالية العالمية ظهر من خلال التوسع في اشتقاق أدوات مالية متمثلة في الخيارات والعقود المستقبلية وغيرها، ونظراً لانخفاض أسعار العقارات الأمريكية نتيجة امتناع العديد من المشترين للعقارات عن تسديد الأقساط، انخفضت أسعار الأسهم والسندات، فانخفضت قيمة هذه المشتقات، وحدث زعر في الأسواق نتيجة لجوء الجميع إلى تصفية مراكزهم المالية، وبالتالي انخفضت مؤشرات الأسواق المالية²⁶.

والمشتقات بهذا الشكل غير جائزة في الفقه الإسلامي، لتضمنها الربا والقمار والمراهنة، وبيع الإنسان مالا يملك، وقد أجازت الشريعة الإسلامية التعامل ببيع العربون وبيع الخيار، وبيع السلم كبديل عن المعاملات الربوية، وبذلك أنتجت الهندسة المالية الإسلامية البديل الإسلامي.

المحور الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على البنوك الإسلامية

باعتبار أن البنوك الإسلامية تمثل النسبة الأكبر من مؤسسات نظام التمويل الإسلامي، وجب الاهتمام بها وإظهار مدى تأثيرها بهذه الأزمة من خلال عملها في بيئة مصرفية عالمية يسود فيها النظام الليبرالي القائم على الفائدة، وقد أثبتت الأزمة المالية العالمية هشاشة هذا الأخير، بتعرضه لعدة هزات مالية، بالرغم من قيام حكومات الدول والمؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية بتقديم مجموعة من الإصلاحات المتمثلة في معايير الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، إلا أن هذه الأزمات تتكرر مرة أخرى، الأمر الذي يستدعي إصلاح هيكل هذا النظام المالي بكامله. أولاً: انعكاسات الأزمة المالية على أداء البنوك الإسلامية

يمكن إجمال تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية بما يلي:²⁷

1- إن البنوك الإسلامية التي تعاملت مع البنوك التقليدية بعقد المراجعة بالسلع الدولية تحمل في ميزانياتها ديوناً بالبلاتين من الدولارات على بنوك تقليدية عالمية وإقليمية.

2- إن البنوك التي تعاملت بالتورق مع زبائنها وحاملي بطاقات ائتمانيها القائمة على قلب الديون عن طريق التورق²⁸ تحمل كذلك في ميزانياتها الكثير من الديون المضخمة على زبائن معرضين جداً للتعثّر بسبب انهيار استثماراتهم في الأسواق المالية المحلية والعالمية، وهذه الديون التورقية هي أيضاً تراكمات مالية محضّة تتعد عن السوق الحقيقية لسببين: أولهما أن التمويل بالتورق يقوم على خلق ديون كثيرة دون حركة حقيقية للسلع - لأنها غير مقصودة لذاتها- وثانيهما أن التورق يعمل بطبيعته على تراكم طبقات من الديون بعضها فوق بعض على طريقة الهرم المقلوب، فما التورق إلا تمويل لسداد ديون بديون أكبر منها.

3- إن البنوك الإسلامية التي استثمرت مبالغ كبيرة في المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمارات الدولية المرتبطة بالقطاع العقاري، وفي أسواق الأسهم العالمية قد تأثرت أيضاً بسبب انهيار هذه الأخيرة، كما تأثر عملاؤها وخسروا مبالغ كبيرة أيضاً في صناديق الاستثمار بالأسهم، مع ملاحظة أن هذه الصناديق كانت موفقة بابتعادها عن أسهم القطاع المالي التقليدي وغيره من القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة، وقد كانت هذه الآثار محدودة على المراكز المالية لتلك البنوك.

4- إن البنوك الإسلامية متعرضة أيضاً لنفس التأثيرات التي تتعرض لها البنوك التقليدية مما ينتج عن الصعوبات المالية التي تطرأ على عملاتها نتيجة لنقص دخولهم و ثروتهم بسبب تقلص العمالة وتراجع قيمة استثماراتهم المالية، وهذا ما انعكس على أدائها.

ثانياً: آثار الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية حسب بعض الدراسات

ان المتتبع لنظام التمويل الإسلامي نجده أكثر استقراراً وأجدر في مواجهة الصدمات المتكررة. فقد أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن مؤسسات التمويل الإسلامي كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية، حيث شهدت البنوك الإسلامية في بعض الدول نمواً في أصولها بين 2003-2008²⁹، في الوقت الذي كانت فيه البنوك التقليدية تعاني من ويلات الأزمة المالية بتعرض بعضها للإفلاس وانكشاف البعض الآخر، ويرجع هذا بالأساس إلى أهمية التمويل الإسلامي في التقليل من شدة وتواتر الأزمات المالية على أساس قيامه على مبدأ تقاسم المخاطر - المشاركة في الربح والخسارة-، وربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي³⁰، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعلها أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمة، بل أتاحت الأزمة فرصاً استثمارية للمصارف الإسلامية عززتها عودة الأموال العربية المهاجرة³¹.

وتوصلت دراسة حديثة أصدرتها شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية ونشرها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خصت عينة لعشرة بنوك ممثلة للبنوك التقليدية والإسلامية الخليجية، اتضح أن الآثار غير المباشرة للأزمة المالية العالمية أثرت على البنوك الإسلامية بشكل أكبر من تأثيرها على البنوك التقليدية، من خلال انخفاض أداء البنوك الإسلامية والتقليدية الخليجية بناء على نتائج عام 2008؛ حيث انخفض هامش صافي الربح من 57% في 2007م إلى 48% في العام 2008م، وانخفض العائد على حقوق المساهمين من 21% إلى 19% والعائد على الموجودات من 3% إلى 2.5% في حين نمت مخصصات خسائر الائتمان بمعدل 260% في العام 2008 على أساس سنوي وذلك بحسب عينة البنوك التي شملتها الدراسة. كما شهدت ربحية البنوك الإسلامية انخفاضا كبيرا في النصف الأول من سنة 2009 مقارنة بالبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ انخفضت الربحية بنسبة 29% في البنوك الإسلامية مقابل 23.5% في البنوك التقليدية وهذا بين 2008 والنصف الأول من 2009، ويرجع ذلك إلى استثمارات البنوك الإسلامية في العقارات التي شهدت تأثراً بالأزمة في كل من الإمارات وقطر³².

وأضافت تلك الدراسة أن من الأسباب التي أدت إلى انخفاض أداء البنوك الإسلامية هي عدم وجود أسواق وأدوات كافية لتداول السيولة (ما يعرف بسوق ما بين البنوك) الأمر الذي يضطر البنوك الإسلامية في بعض الأحيان إلى شراء أسهم وأوراق مالية قد تنخفض قيمتها السوقية بين عشية وضحاها. ويشير تحليل الأرقام إلى أن نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الموجودات لعينة البنوك التقليدية بلغت 0.5% في 2008، وهي منخفضة عن نظيرتها في البنوك الإسلامية التي بلغت 1.5% في العام ذاته، ومع ذلك بقي العائد على إجمالي الموجودات لعينة البنوك الإسلامية مرتفعاً مقارنة بنظيرتها التقليدية؛ إذ بلغ 03% في الأولى بعدما كان 4.3% في 2007 و 02% للأخيرة في 2008، ويعود سبب انخفاض العائد على موجودات البنوك الإسلامية إلى انخفاض كلفة الأموال الخارجية في هذه البنوك عن البنوك التقليدية، بالإضافة إلى أن اعتماد البنوك الإسلامية على هذه الأموال أقل من البنوك التقليدية³³.

وقد توصلت دراسة أخرى شملت البنوك الإسلامية العاملة في البحرين وقطر والإمارات في الفترة ما بين 2005-

2010، أي قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وأرجعت الدراسة سبب ارتفاع نسبة السيولة في البنوك الإسلامية

باحتمار هذه الأخيرة لأعلى نسبة من السيولة على المدى القصير، وبذلك كانت أقل عرضة لمخاطر السيولة. ومن نتائج هذا البحث كذلك أن نسب كفاية رأس المال لتلك البنوك مستقرة خلال الفترة قيد الدراسة. وقد سجل نسبة إجمالي رأس المال نسبة أعلى في مجموع أصول المصارف الإسلامية للبلدان المختارة، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية لديها قدرة كبيرة على استيعاب خسائر القروض³⁴.

هذه النتيجة تدعم الرأي القائل بأن البنوك الإسلامية هي أكثر تمويل بالمشاركة بدلا من الائتمان بالديون. إلا أن هذا لا ينطبق على كل البنوك الإسلامية، وذلك لعدم قيامها بالتمويل بصيغ المشاركات وإنما تقوم بالتركيز على التمويل بالمديانات. وقد أقر بحث آخر شمل 39 بنكا إسلاميا في 17 دولة توصلت إلى أن البنوك الإسلامية مستقرة ماليا وهذا للتحفظ في الإقراض والاهتمام باختيار المحافظ الاستثمارية³⁵.

وفي دراسة أخرى شملت 77 بنكا إسلاميا و 397 بنك تقليدي من 1993 إلى 2004 قبل الأزمة المالية العالمية لمعرفة مدى استقرارية البنوك الإسلامية، فتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقرارا من البنوك التجارية الصغيرة، وأن البنوك التجارية الكبيرة أكثر استقرارا من البنوك الإسلامية الكبيرة، كما أن البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر من مثيلتها الكبيرة. وقد كانت المصارف الإسلامية الصغيرة الأكثر استقرارا في العينة المدروسة، بينما كانت البنوك الإسلامية الكبيرة الأقل استقرارا في تلك العينة المدروسة، وأن استقرار تلك البنوك الإسلامية الصغيرة لا يؤثر في استقرار النظام المالي لذلك البلد الذي تعمل فيه³⁶. وتوجد دراسة تدعم نتائج الدراسة السابقة، شملت 80 بنك تنشط في دول مجلس التعاون الخليجي (ماعدا عمان) والأردن وتركيا، منها 16 بنك اسلامي و 54 بنك تجاري في المدة بين 2001 و 2010، وكانت نتائج هذه الدراسة نفس نتائج الدراسة السابقة لمارتين وهايكو³⁷. وقد كانت البنوك الإسلامية الماليزية أكثر استقرار من البنوك التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية في الفترة ما بين 2005-2010³⁸.

وبالمقابل من هذا توصلت نتائج دراسة للبنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية من 2005 إلى 2010 نتائج تتفق مع ذلك ونتائج مختلفة عن تلك السابقة، وهذا من خلال الاعتماد على دراسة حجم البنك، ونسبة القروض إلى الأصول، والتكاليف إلى الإيرادات، ونمو الناتج المحلي، والتضخم، وتغيرات أسعار الصرف، فكانت نتائجها أن البنوك الإسلامية أقوى من البنوك التقليدية الصغيرة والبنوك الإسلامية الكبيرة، كما أن البنوك الإسلامية الكبيرة أقوى من البنوك التقليدية الكبيرة. وتضيف الدراسة أن البنوك التقليدية الكبيرة أكثر كفاءة من بقية البنوك الأخرى، وأن البنوك الإسلامية لديها قروض أقل إلى نسبة الأصول، الأمر الذي يدل على اتجاه انخفاض المخاطر، وأن البنوك التقليدية لديهم تنوع في الدخل، بينما البنوك الإسلامية سواء الكبيرة أو الصغيرة ليس لديهم تنوع الدخل نفسه، وهذا ما يتطلب من البنوك الإسلامية أن تكون أكثر حذرة في استثماراتها بسبب التقييد بأحكام ومبادئ الدين الإسلامي³⁹.

كما توصلت إحدى الدراسات الأخرى التي شملت 120 بنك إسلامي وتقليدي تنشط في 08 دول تتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتركيا وماليزيا في الفترة ما بين 2007-2009 من خلال دراسة أثر الأزمة على الربحية ونمو الأصول والتقييم الخارجي في الأسواق المالية، وأكدت نتائج الدراسة صلابة الجهاز المصرفي في وجه الصدمات من خلال تحقيقه لنمو في الأصول والإقراض وتراكم في الربحية؛ إذ بلغت نسبة النمو في القروض بين 2007-2009 نسبة 40.7% و 19% في البنوك الإسلامية والتقليدية على التوالي، كما بلغت نسبة نمو الأصول في نفس الفترة 31.8% و 12.6% على التوالي، أما بالنسبة للربحية فكان الانخفاض بالنسبة للبنوك الإسلامية أعلى من ذلك المسجل بالنسبة للبنوك التقليدية؛ إذ انخفض بنسبة 47.9% للبنوك الإسلامية و 13.4% للتقليدية لنفس الفترة⁴⁰.

المحور الثالث: آثار الأزمة المالية على مؤشرات أداء عينة من البنوك الإسلامية

تعد دراسة مؤشرات الأداء من أهم وأبرز مجالات العمل الرقابي في البنوك الإسلامية، وذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية⁴¹. تستعمل عدة مؤشرات لقياس أداء البنوك بصفة عامة، لكن ونظرا للخاصية التي تتميز بها البنوك الإسلامية عن بقية البنوك؛ يوجد معيار إضافي خاص بها. وقد شهدت بعض هذه المؤشرات انخفاضا من جراء الأزمة المالية، فيما حافظ البعض الآخر على مكانتها، ومن أهم هذه المؤشرات:

أولاً: السلامة الشرعية

يعتبر هذا المعيار أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك الأخرى، وهو ينطلق أساسا من مراعاة الحلال والحرام في تعاملات البنوك الإسلامية. ويمكن تعريف السلامة الشرعية في التعاملات البنكية بأنها الابتعاد عن كل أشكال التعاملات المحظورة، أو التي تقود إلى محظور، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والابتعاد عن مواطن الشبهات وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في عمل البنوك الإسلامية عن طريق هيئات الرقابة الشرعية، وتوضيح الصورة الصحيحة لعامة المتعاملين⁴².

إن الالتزام الشرعي وضمأن التأكد من هذا الالتزام يتم من خلال وجود هيئة شرعية بالبنك وذلك لمساعدة إدارة البنك والعاملين به على أداء مسؤوليتهم في الالتزام الشرعي في جميع معاملات البنك، بالإضافة إلى ذلك يتطلب وجود آلية للتأكد من هذا الالتزام، وذلك من خلال نظام مستقل للرقابة الشرعية داخل البنك الإسلامي يتكون على الأقل من عضوين ويتبع للجنة المراجعة، والأمر نفسه ينطبق على البنك المركزي في الدولة من خلال وجود إدارة للرقابة الشرعية، وهذا ما أخذت به بعض الدول مثل السودان وماليزيا والبحرين⁴³.

لقد أثبت معيار السلامة الشرعية فعاليته بعد وقوع الأزمة المالية العالمية من خلال عدم تأثر البنوك الإسلامية بهذه الأخيرة، وهذا ما يظهر لنا على أهمية الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب كل المعاملات المالية المحرمة، والالتزام بالأخلاق والأمانة والصدق، والابتعاد عن الغرر والمقامرة وكل التصرفات المخالفة لديننا الحنيف.

ثانياً: الربحية

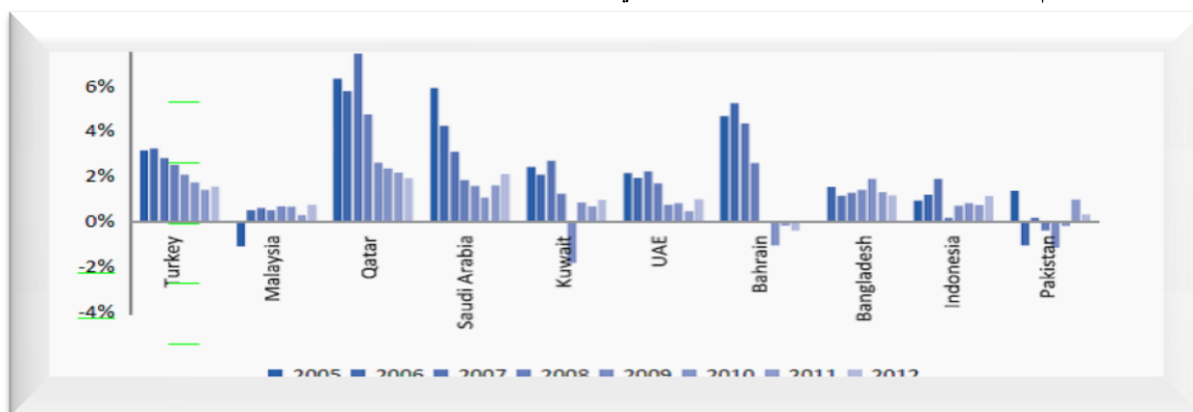
تعتبر مقدرة المؤسسة المالية على توليد الإيرادات ودرجة استدامة هذه المقدرة هي العامل الأول لتحقيق الربحية. وتقيس مدى فعالية البنك في جني أرباح صافية، وتكمن أهميتها في تغطية تكاليف عملياتها وخدمة الديون، بالإضافة إلى تكوين رأس مالي يمكنها من النمو والتوسع في المستقبل⁴⁴. وتشمل نسب الربحية ما يلي:⁴⁵

- 1 - معدل هامش الربح الصافي: يقيس معدل صافي العائد المتحقق للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة ويحسب كالتالي: صافي الدخل / مجموع الإيرادات التشغيلية.
- 2 - العائد على الأصول "ROA" Return On Assets: هذه النسبة تقيس معدل العائد على مختلف أصول البنك، ويحسب بالعلاقة التالية: صافي الدخل / مجموع الموجودات.
- 3 - العائد على حقوق الملكية "ROE" Return On Equity: ويسمى بالمردودية المالية، حيث يمكن من قياس النسبة المتوقعة للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه

يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة⁴⁶، و يحسب كالتالي: صافي الدخل/ صافي حقوق الملكية.

لقد شهدت ربحية البنوك الإسلامية انخفاضاً ملحوظاً في 2008 متأثرة بالأزمة المالية التي أدت إلى انهيار عدة بنوك تقليدية؛ وهذا ما أثبتته دراسة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في 2014 شملت 52 بنك إسلامي تنشط في عشرة دول⁴⁷، وعشرة أفضل بنوك إسلامية بنسبة أصول تساوي 66% من إجمالي الأصول المصرفية على المستوى العالمي من 2005 إلى النصف الأول من 2013⁴⁸، فتوصلت إلى أن نسب الربحية للصناعة المصرفية الإسلامية قبل سنوات الأزمة 2005-2007 كانت قوية، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في بنوك العينة 2.5% و 15% على التوالي، وهذا النمو القوي كان مدعوماً بنمو أنشطة التمويل والاستثمار في معظم الدول في مختلف القطاعات كالعقارات في الإمارات العربية المتحدة، والنفط والغاز في قطر، والتمويل المنزلي في ماليزيا، وقد ساعد رأس المال العامل وتمويل الأعمال التجارية في تركيا. وتضيف تلك الدراسة أن العائد على الأصول انخفض إلى 0.74% خلال الأزمة المالية سنوات من 2008-2009، مسجلاً أدنى مستوى له، والعائد على حقوق الملكية 6.16% في عام 2009. وهذه النتائج تعتبر إيجابية مقارنة بالبنوك التقليدية⁴⁹، وبالتالي كان النظام المصرفي الإسلامي أكثر استقراراً من النظام التقليدي من حيث العوائد.

شكل رقم 02: تطور معدل العائد على الأصول في بنوك دول العينة من 2005 إلى 2012 الوحدة: %



SOURCE: Islamic Financial Services Board, " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2014", May 2014, p 111.

وفي نهاية سنة 2012 ارتفع متوسط معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية إلى 0.94%، و 9.02% على التوالي، مقارنة بـ 0.4% لمعدل العائد على الأصول للبنوك الكبيرة في الاقتصاديات المتقدمة في نفس الفترة. وقد كان معدل العائد على الأصول مختلف من بنك لآخر حسب الدول، والشكل أعلاه يوضح هذا.

ويضيف التقرير أن الهامش الربحي الصافي للبنوك الإسلامية عينة الدراسة انخفض إلى 0.87% في 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل الربح في معظم البنوك، والخسائر الائتمانية العالية نسبياً نابعة من سنوات الأزمة، وكذا ارتفاع التكاليف إلى الدخل في 2009، حيث بلغت 52.9% في تلك البنوك. كما بقي هامش صافي الربح منخفضاً عبر العينة المصرفية الإسلامية في نهاية العام 2012 عند مستوى 1.06% مقارنة مع ما قبل الأزمة حيث كانت عند مستوى 2.90% في عام 2007. ومع ذلك كان هذا أعلى بكثير من البنوك التقليدية⁵⁰.

وفي دراسة أخرى لنفس المجلس في سنة 2010 شملت عشرة بنوك تقليدية وعشرة بنوك إسلامية من أفضل البنوك على المستوى العالمي، وكانت نتائج الدراسة أن الأرباح الصافية المجمعة للبنوك التقليدية تراجعت بشكل كبير من 116 مليار دولار في 2006 إلى خسارة صافية قدرها 42 مليار دولار في عام 2008، وبالمقابل عرفت الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية نمواً بنسبة 09% خلال نفس الفترة من 4.2 مليار دولار إلى 4.6 مليار دولار في 2008⁵¹.

ثالثاً: السيولة

السيولة هي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي و للدوران الاقتصادي، والتمويل، والاستثمار، فهي العمود الفقري للمشاريع الاقتصادية والتنمية، وأن موضوع السيولة في ظل الأزمة المالية الحالية يعدّ من أهم الموضوعات التي أولى لها الاقتصاد والاقتصاديون العناية القصوى، حيث أدت هذه الأزمة إلى نزوب السيولة، وهذا ما أدى إلى إفلاس كثير من البنوك الكبرى والشركات. تعني السيولة النقود وما يسهل تحويله إلى نقود مثل الأوراق المالية، أو هي مدى قدرة الأصول على التحول إلى نقد دون خسارة وفي وقت مناسب⁵². أو بمعنى آخر هي المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية⁵³.

كل من العجز أو الفائض النقدي غير مرغوب فيه في المصارف الإسلامية لأنهما يسببان سلسلة من الآثار المتتالية التضاعفية التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية، وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها المصرف الإسلامي من ناحية أخرى⁵⁴.

بالنسبة للبنوك الربوية لا يمثل موضوع السيولة مشكلة، وذلك في حالي الفائض والنقص، حيث تستطيع أن تواجه كلا من الحالتين بالوسائل الربوية، وهذا ما لا تستطيعه البنوك الإسلامية عند احتياجها، نظراً لطبيعتها الخاصة التي لا تسمح لها بالاقتراض من البنوك أو من البنك المركزي كبقية البنوك، لعدم تعاملها بالفائدة، وهذا ما يشكل عائقاً رئيسياً أمام نمو هذه البنوك⁵⁵.

ومن المعلوم أن المصارف الإسلامية تعاني من فائض السيولة مما يؤثر على ما تحققه من أرباح⁵⁶، نظراً لمحدودية سوق ما بين البنوك، وقلة الأدوات المالية التي يمكن الاستثمار فيها⁵⁷، وهذا يعتبر عاملاً من العوامل المقللة من ربحية البنك والتي تؤدي إلى خسارة زبائنه، كما أنه يعطي مؤشراً سلبياً على عدم قدرة البنك على استثمار الفائض لديه⁵⁸.

ومن أجل مواجهة مخاطر السيولة؛ وإدراكاً بمقولة إن قضية السيولة في المصارف تعد الإشكالية الأولى لديها، وإن إدارتها بكفاءة تمثل التحدي الأكبر أمام البنك⁵⁹، ظهر ما يسمى بإدارة السيولة والتي تعني القدرة على تحقيق التوازن بين الحفاظ على كمية السيولة المطلوبة للوفاء بالالتزامات، ولسير العمل، و بين استغلال السيولة وإشغالها في التمويل والاستثمار⁶⁰. أو بمعنى آخر احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة وبشكل فجائي أو غير معتاد⁶¹.

يتم قياس نسب السيولة بعدة مؤشرات والتي تتمثل في:

1 - نسبة السيولة في البنوك الإسلامية $\text{Current Ratio (CR)} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك المركزي} + \text{النقود في الصندوق} + \text{الاصول عالية السيولة/الودائع}^*}{100}$.

2 - كما تستعمل نسبة القروض إلى الودائع $\text{Loan/deposit ratio (LDR)} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$ ،

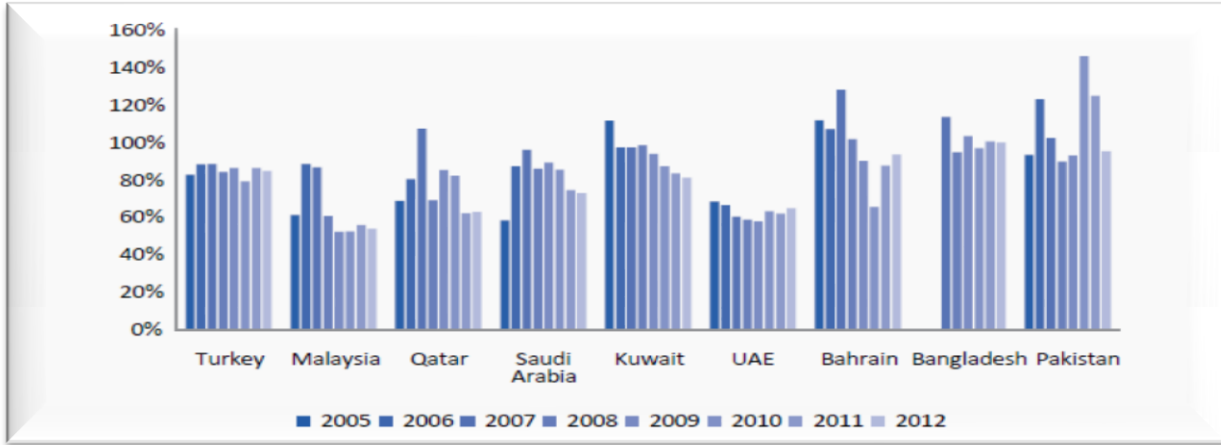
3 - بالإضافة إلى صافي القروض / مجموع نسبة الأصول.

4 - وكذلك نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول $\text{ratio Net loans/ total assets (NLTA)}$ = صافي القروض / مجموع الأصول، والتي تقيس معدل إجمالي القروض غير المسددة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول.⁶²

وما يؤكد على توفر سيولة عالية للبنوك الإسلامية هو ما توصلت له دراسة تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى أن متوسط نسبة السيولة بين 2005 و 2012 بلغ 96.21%، وقد بلغت في 2007 نسبة 111.74%، ثم بدأ التناقص تدريجياً لتصل إلى 82.84% في نهاية عام 2012. والشكل أدناه يوضح هذا.

وقد توصلت الدراسة التي أعدها المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية إلى تمتع البنوك الإسلامية بوفرة السيولة، إلى جانب أن البنوك التقليدية عانت أكثر من غيرها مسجلة انخفاضاً في حجم السيولة لديها وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر مقارنة بالبنوك الإسلامية.⁶³

شكل رقم 03: تطور مؤشر السيولة في بنوك عينة الدراسة حسب الدول من سنة 2005 إلى 2012 الوحدة: %



SOURCE: Islamic Financial Services Board, " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2014", May 2014, p 125.

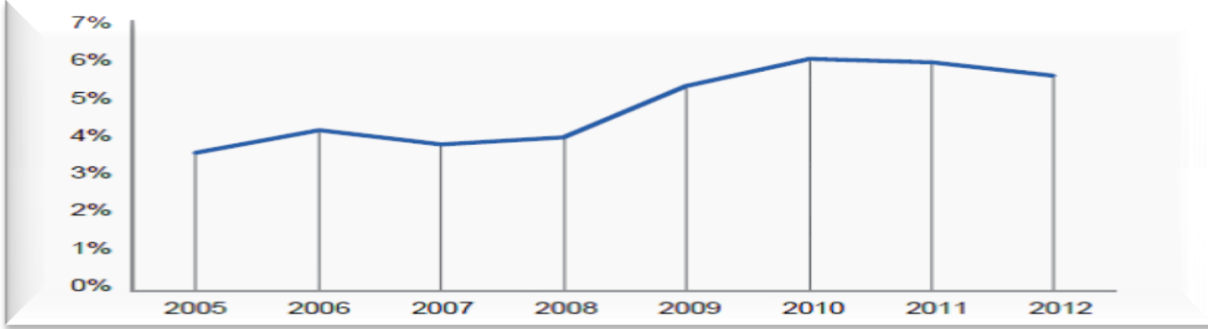
وفي دراسة قياسية شملت البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان من 2006 إلى 2011، فخلصت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بنسبة سيولة أفضل من مثيلتها التقليدية، وذلك راجع لقلة الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.⁶⁴

رابعاً: جودة الأصول

الأصول هي الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود نشاطه نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة البنك لأصول جيدة يعني قدرته على توليد الدخل وتقييمها أفضل للإدارة والسيولة، كما تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة هذه الأصول، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة⁶⁵، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهنونات والتجارة بالمشتقات. وعادة ما ينظر لجودة الأصول من جهة المؤسسة المقرضة والمقرضة⁶⁶. كما تعكس جودة الأصول بصورة مباشرة رأس مال المؤسسة واحتياطها العام، وتستعمل عدة نسب لذلك⁶⁷.

شكل رقم 04: تطور متوسط إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع التمويلات في البنوك التي شملتها الدراسة (%) من 2005 إلى 2012



SOURCE: Islamic Financial Services Board, " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2014", May 2014, p 129.

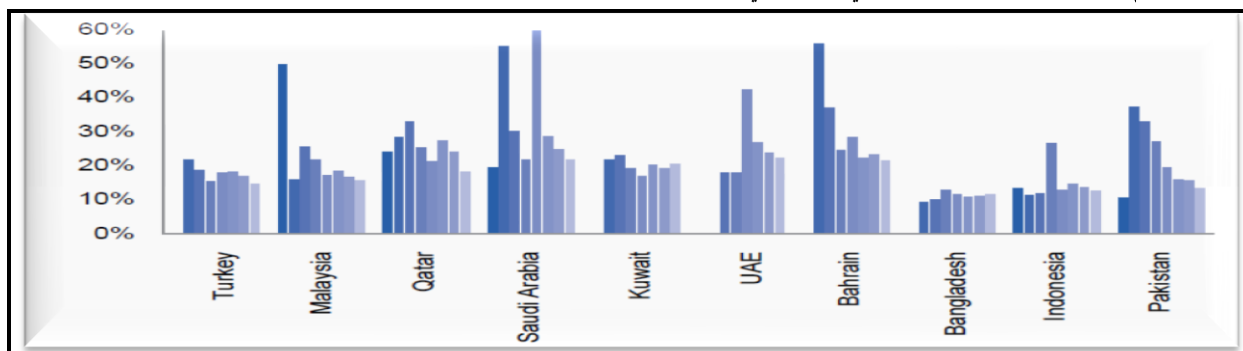
توصل تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى تزايد متوسط نسبة القروض المتعثرة في العينة المدروسة من عام 2007 فصاعداً إلى الذروة في عام 2010، حيث بلغ نسبة 6.03%؛ ومع ذلك، كان هذا لا يزال أقل من متوسط القروض المتعثرة العالمية من نفس العام الذي بلغت فيه 6.44%، ومنذ ذلك الحين، انخفضت نسبة القروض المتعثرة قليلاً عند 5.62% في عام 2012، وهي نسبة أعلى من نسبة البنوك الأمريكية "القروض المتعثرة" وهي أقل من 4% في نهاية عام 2012. ويرجع هذا بالأساس إلى أزمة العقارات التي أصابت بعض دول الخليج وسوء الأوضاع السياسية في البحرين، والتحديات التي واجهتها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتوجه التمويل للمشاريع الحكومية⁶⁸. والشكل أعلاه يوضح لنا هذا. خامساً: كفاية رأس المال

مع التطور في قياس الملاءة المصرفية في إطار ما عرف بكفاية رأس المال في البنوك التقليدية، وعدم مراعاة مقررات بازل خصوصية المصارف الإسلامية، بدأ الاهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تراعي خصوصية البنوك الإسلامية في جانب مصادر الأموال وهي حسابات الاستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وكذلك صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في جانب الموجودات، وكان أول هذه المعايير ما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وكيفية حسابها⁶⁹. تحسب نسبة رأس المال حسب المعادلة التالية:

رأس المال المؤهل/اجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل)-
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة عبر حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح(مخاطر الائتمان
+مخاطر السوق)⁷⁰

وبالرغم من توفر الحد الأدنى لرؤوس أموال البنك وفقاً لمعيار بازل الثانية إلا أن البنوك واجهت مشاكل تتعلق بتآكل رؤوس أموالها بسرعة بسبب الخسائر التي لحقت بها لعدم جودتها، ولذا أدخلت اتفاقية بازل الثالثة عدداً من التعديلات⁷¹. لقد سجلت البنوك الإسلامية مستويات جيدة في كفاية رأس المال مقارنة بالبنوك التقليدية، وهذا ما أوضحته الدراسة الواردة في تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2014، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم 05: مؤشر كفاية رأس المال في البنوك التي شملتها الدراسة حسب الدول من 2005 إلى 2012. الوحدة: %



SOURCE: Islamic Financial Services Board, " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2014", May 2014, p 139.

وفي تقرير صندوق النقد الدولي الذي تناول دراسة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والأردن تطرق إلى أن معدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية؛ إذ بلغ في الأولى 19.8% في 2008 مقابل 15.7% للبنوك التقليدية⁷². وفي إحدى الدراسات حول نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الأردنية توصلت إلى أن هذه النسبة تزيد عن الحد الأدنى المطلوب 8% حسب بازل 3، وعن الحد الأدنى المطلوب 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني⁷³.

وفي دراسة أخرى شملت مجموعة البركة المصرفية وبنك التضامن الإسلامي الفلسطيني من 2005 إلى 2009، وكانت نتائجها أن هذه النسبة كانت محصورة في مجموعة البركة بين 21% و22% من 2005 إلى 2009، وقد بلغت أعلى نسبة في سنة 2007 مسجلة نسبة 27%. بينما كانت مرتفعة جدا في بنك التضامن الإسلامي؛ إذ بلغت 35% في سنة 2007، وارتفعت إلى 42% في سنة 2008، لتستقر في سنة 2009 عند 43%⁷⁴، وهي نسب مرتفعة جدا مقارنة بمشيلاتها التقليدية، وهذا ما يعزز المركز المالي للبنوك الإسلامية وكسب ثقة زبائنها.

وقد خلصت نتائج دراسة قياسية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة من 2005-2010 إلى أن هذه البنوك تتمتع باستقراره نسب السيولة وكفاية رأس المال قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وقد كانت نسبة السيولة أعلى في هذه البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية. وتطبيق تحليل التباين توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق كبير بين نسب السيولة وكفاية رأس المال لهذه البنوك قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية، وبالتالي استنتجت الدراسة أن هذه البنوك لها القدرة إلى حد بعيد على امتصاص الصدمات أو الخسائر التي قد تتعرض لها، مما يميزها بأدائها الجيد خلال الفترة المدروسة، بالمقارنة بالبنوك التجارية⁷⁵.

لقد اعترف عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين على أهمية النظام المالي الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي العالمي، لما يتميز به هذه النظام من خصائص ومنتجات مالية قادرة أن تحل محل المنتجات التقليدية، ويظهر هذا جليا في لجوء العديد من الحكومات والمستثمرين والمؤسسات المالية إلى الاستثمار في المنتجات المالية الإسلامية بإصدار صكوك إسلامية، وفتح نوافذ وشبابيك على مستوى البنوك التقليدية، وإنشاء مؤشرات مالية إسلامية تدرج فيها المؤسسات المالية الإسلامية والشركات التي تقدم خدمات إسلامية، وهذا لا يعبر عن قناعة الغرب بهذه المعاملات، وإنما من أجل جذب الودائع والعملاء الذين يفضلون الخدمات المالية الإسلامية، في ظل الاقبال الكبير على هذه الصناعة على المستوى العالمي بعد الأزمة المالية العالمية.

خاتمة: بلغت أصول التمويل الإسلامي في سنة 2016 قيمة 2.2 تريليون دولار مدعومة بنمو كل قطاعات التمويل الإسلامي بما فيها البنوك الإسلامية التي تمثل النسبة الأكبر من أصول تلك الصناعة، بحيث وصلت نسبتها إلى 73% في نفس السنة، وقد شهدت البنوك الإسلامية انتشارا كبيرا على المستوى العالمي حتى وصلت أصولها في سنة 2016 اللي 1.598 تريليون دولار بنسبة نمو تعادل 07%، وقد حققت هذه البنوك أداء متميزا خلال الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال النمو الذي شهدته مؤشرات الربحية والسيولة والأصول وكفاية رأس المال لتلك البنوك، وهذا يرجع بالأساس إلى ابتعاد هذه البنوك عن التعامل بالأدوات المالية المحرمة؛ والتي كانت السبب المدمر للمتعاملين بها، وقد اهتمت أنظار العالم بالبنوك الإسلامية بفضل مستوى أدائها الجيد في خضم الأزمة المالية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، مما جعلهم يبحثون في فلسفة عمل هذه البنوك ودراساتها للاستفادة منها في إنقاذ بنوكهم واقتصاداتهم، فقامت العديد من الدول بإنشاء بنوك وفتح نوافذ إسلامية وإصدار قوانين خاصة بالصيرفة الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات تقدم مختلف الخدمات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولقد عرفت انتشارا كبيرا منذ نشأتها في سنة 1963، حتى وصل عددها في سنة 2016 إلى 294 بنك إسلامي و 200 نافذة في بنوك تقليدية تقدم خدمات إسلامية، وبأصول مالية عالميا تصل إلى 1.598 تريليون دولار تمثل دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإيران نسبة 80%، والباقي في باقي الدول، ولم يقتصر انتشارها في الدول العربية؛ بل تعداها إلى الدول الغربية.
 - أدت الأزمة المالية إلى انهيار عدة بنوك ومؤسسات مالية، بسبب تعامل هذه المؤسسات بالربا والمشتقات المالية، وبيع الديون، والقمار، وطبيعة الرهن العقاري التي تخالف تعاليم الشريعة الإسلامية؛ إذن كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في زيادة اشتعال لهيب الأزمة المالية، وهذه الأسباب كلها مخالفة للشريعة الإسلامية.
 - البنوك الإسلامية تنشط في بيئة عالمية تتأثر بما يحدث في هذه البيئة، لذلك لم تكن بمنأى عن الأزمة المالية، لكن كان تأثيرها ضعيف بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ولقد استفادت البنوك الإسلامية من هذه الأزمة المالية بإشهارها للعالم ومحاولة الاستفادة منها، من خلال عقد العديد من المؤتمرات العالمية التي تناولت الأزمة المالية وكيفية الاستفادة من الصناعة المالية الإسلامية للخروج من هذه الأزمة.
 - شهدت مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية المدروسة تراجعاً في ظل الأزمة المالية العالمية، عما كانت عليه قبل حدوث تلك الأزمة والسبب يرجع إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، وأزمة العقارات في الخليج والتحديات السياسية في البحرين وغيرها...
 - من خلال نتائج الدراسات المعروضة؛ فقد كانت البنوك الإسلامية تتمتع باستقرار كبير، إذا ما قورنت باستقرار البنوك التقليدية، الأمر الذي دفع بالكثير من الخبراء يعترفون بأهمية البنوك الإسلامية في معالجة آثار هذه الأزمة، وهذا نظرا لصلابة وصمود تلك البنوك خلال وقوع الأزمة المالية.
- توصيات الدراسة:

- توحيد المعايير المالية الإسلامية بين كل المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

- التركيز على زيادة راس مال البنوك الإسلامية حتى تكون رؤوس أموالها قادرة على منافسة مثيلاتها التقليدية.

- اندماج البنوك الإسلامية الصغيرة لزيادة قدرتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية.

- العمل على ابتكار منتجات مالية جديدة باستعمال الهندسة المالية الإسلامية في ظل قلة المنتجات المالية الإسلامية ومحاولاتها للتقليدية.

- تفعيل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من أجل مواجهة المخاطر المالية التي تواجه هذه البنوك سواء كانت متعلقة بالصيغ التمويلية أو بنشاط البنك.

المراجع والهوامش:

- 1- أحمد النجار، "مجلة البنوك الإسلامية"، ع7، سنة 1399هـ، ص22.
- 2- محمد عبد المنعم أبو يزيد، "الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص17.
- 3- عادل عبد الفضل عيد، "الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية- دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي الجامعي، الإسكندرية، سنة 2007، ص397.
- 4- عائشة الشوقوي المالقي، "البنوك الإسلامية بين الفقه والقانون والتطبيق"، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، سنة 2000، ص65.
- 5- غريب الجمال، "المصارف وبيوت التمويل الإسلامية"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، بدون سنة نشر، ص306.
- 6- محمد أحمد سراج، "النظام المصرفي الإسلامي"، جامعة القاهرة، دار الثقافة، سنة 1989، ص39.
- 7- محمد بوجلال، "البنوك الإسلامية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1990، ص49.
- 8- الغريب ناصر، "أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل"، دار ابو لولو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1996، ص32.
- 9- عادل عبد الفيصل عيد، "الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص395.
- ¹⁰ THOMSON REUTERS, *ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2017 RESILIENT GROWTH*, 2017, p 29.
- ¹¹ THOMSON REUTERS, *ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2017 RESILIENT GROWTH*, 2017, p 33.
- ¹² -THOMSON REUTERS, *ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2017 RESILIENT GROWTH*, 2017, p 32.
- ¹³ - THOMSON REUTERS, *ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2017 RESILIENT GROWTH*, 2017, p 33.
- ¹⁴ -spglobal, *Islamic Finance Outlook 2017*, September 2016, p 05. See at <https://www.spratings.com/documents/20184/0/Islamic+Finance+Outlook+2017/5abbe572-c826-4622-bd13-1aba725281fc>
- ¹⁵ - ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, *ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2017*, May 2017, p07.
- ¹⁶ THOMSON REUTERS, *ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2016 RESILIENT GROWTH*, 2016, p32.
- ¹⁷ THOMSON REUTERS, *ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2016 RESILIENT GROWTH*, 2016, p26.
- 18- عرفات تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلوي للنشر، الأردن، 1999، ص200.
- 19- E.BARTHALON, " *Crises Financières : un panorama des explications* ", in problème économiques, N°2595, 16 décembre1998, p 01.
- ²⁰ - تعريف الربا: لغة: الربا بمعنى زاد ونما. وهي في الأصل الزيادة، ربا الماء يربو وارتفع، يقال ربا الشيء يربو؛ إذا زاد. وكذلك هي النمو والعلو والارتفاع. أما شرعا: الربا معناه الزيادة في أشياء مخصوصة. وهي عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين أو في أحدهما.
- 21 - لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى: علي أحمد السالوس، "موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الثامنة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص181-182.

22 - سامي بن ابراهيم السويلم، " مدخل الى اصول التمويل الاسلامي "، الطبعة الاولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2013، ص 67.

23 - الصادق عبد الرحمن الغرياني، " مدونة الفقه المالكي وادلتها "، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 626.

24 - سامي بن ابراهيم السويلم، " الازمات المالية في ضوء الاقتصاد الاسلامي "، كرسي سابق لدراسات الاسواق المالية الاسلامية، المشروع رقم 02-13، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 45.

25- فتحي عطية مصطفى، " الأزمة المالية - أسبابها وتداعياتها وطرق حلها والحل المقترح للعرب "، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 131.

26 - محمد عبد الحليم عمر، " قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية "، بحث مقدم في ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية» مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، يوم 11 من أكتوبر 2008م، ص 13.

27- موسى رحمانى، بن ابراهيم الغالي، " البنوك الاسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة "، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص 222-223. وانظر ايضا: - هناء الحنيطي، ملك خصاونة، " دور الجهاز المصرفي الاسلامي في ظل الازمة الاقتصادية"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات - الفرص - الآفاق "، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009، ص 29-30.

28 - التورق: هو أن يشتري المرء سلعة نسيئة ثم يبيعها نقدا لغير البائع بأقل مما اشتراها به، ليحصل بذلك على النقد، وهي يختلف عن العينة التي تعني ان يبيع المرء سلعة نسيئة، ثم يشتريها البائع نفسه بثمن حال أقل منه، التورق جائز، لكن تعامل البنوك الاسلامية بهذه الصيغة اوقفها في المحظور.

29 - IMF, "Regional Economic outlook: Middle East and Central Asia", Washington, octobre 2009, p 11.

* دول مجلس التعاون الخليجي، واليمن والاردن.

30 - Adel Ahmed, "Global financial crisis: an Islamic finance perspective", International journal of Islamic and middle eastern finance and management, volume 3, Issue 4, 2010, p 310.

31- العربي مصطفى وعبدوس عبد العزيز، " انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية "، بحث في الملتقى الدولي الأول حول: " الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل "، جامعة غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص 04.

32 - IMF, "Regional Economic outlook: Middle East and Central Asia", Washington, octobre 2009, p 12.

33- فؤاد محمد محيسن، " الأزمة المالية العالمية وآثرها على المؤسسات المالية الإسلامية "، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق سوريا، 01 جوان 2009، ص 66-69.

34- Hossein Askari and Nouredine Krichene, "Islamic Finance: An Alternative Financial System for Stability, Equity, and Growth", PSL Quarterly Review, Vol. 67, No. 268, 2014, p 20-21.

35 - Abd Elrahman Elzahi Saaid Ali, "ISLAMIC BANKING STRUCTURES: IMPLICATIONS FOR RISK AND FINANCIAL STABILITY", Islamic Economic Studies Vol. 20, No.2, December 2012, p 142.

36- For more details see: Martin Čihák and Heiko Hesse, "Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis", Working Paper WP/08/16, International Monetary Fund, January 2008.

37- For more details see: H. Saduman OKUMUS9, Oksan KİBRİTÇİ ARTAR, "ISLAMIC BANKS AND FINANCIAL STABILITY IN THE GCC: AN EMPIRICAL ANALYSIS", İstanbul Ticaret Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi Yıl: 11 Sayı: 21 Bahar 2012.

38- Siti Rohaya Mat Rahim and Norsilawati Mohd Hassan, "Islamic Vs. Conventional Bank Stability: A Case Study Of Malaysia", PROSIDING PERKEM VII, JILID 2 (2012), p 847.

39- Muhammad Ali Shahid and Zaheer Abbas, "Financial stability of Islamic banking in Pakistan: An empirical study", African Journal of Business Management Vol. 6(10), 14 March, 2012, p 3713.

40 - For more details see: MAHER Hassan and Jemma Dridi, "The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study", Working Paper 10/201, International Monetary Fund, September 2010.

41- ابراهيم عبد الحليم عبادة، " مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 161.

42- ابراهيم عبد الحليم عبادة، " مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية"، مرجع سابق، ص 77.

43- محمد عبد الحليم عمر، " معايير تقييم الأداء في المصارف الإسلامية"، بحث مقدم في الملتقى العلمي السابع حول: "المصارف الإسلامية-واقع وآفاق"، جامعة الجزائر، 26-28 ابريل 2005، ص 07-08. ولمزيد من التفاصيل هو هيئات الرقابة الشرعية انظر: عبدالحاميد محمود البعلي، " الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1991، ص 193-218. وانظر: عز الدين بن زغبية، " هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أهميتها، معوقات عملها، وحلول مقترحة"، بحث مقدّم إلى: " مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-03 جوان 2009. وانظر: ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم العبيدي، " دراسة لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية واقعا وتقييما [معارض الفتوى أنموذجا]"، بحث مقدّم إلى: " مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-03 جوان 2009.

44- ناجي التوني، " مؤشرات الجدارة الائتمانية"، مرجع سابق، ص 09.

45- محمد محمود العجلوني، " البنوك الإسلامية: احكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية"، (الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2010)، ص 416-417.

46- شوقي بورقية، " الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2010/2011، ص 64.

47 - قطر، البحرين، السعودية، الامارات، بنغلاديش، اندونيسيا، الكويت، ماليزيا، باكستان، تركيا.

48 - Islamic Financial Services Board, "ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2014", May 2014, p 199.

49- العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين في البنوك الأوروبية 0.1% و 4% على التوالي، وفي الولايات المتحدة بلغت تلك المعدلات على التوالي 0.05% و 1%،

50 - Islamic Financial Services Board, "ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2014", May 2014, p 112-113.

51- Islamic Financial Services Board, "ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2010", April 2010, p 34.

52- بوصافي كمال و شياد فيصل، " تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول: " آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية"، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 08-09 ديسمبر 2013، ص 03.

53- حسين حسين شحاتة، " ادارة السيولة في المصارف الاسلامية: المعايير والادوات"، بحث مقدم في الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي، رابطة العالم الاسلامي، مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص 14.

54- حسين حسين شحاتة، " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: المعايير والادوات"، مرجع سابق، ص 16.

55 - Ahmad Azam Sulaiman & Mohamad and others, "How Islamic Banks of Malaysia Managing liquidity? An Emphasis on Confronting Economic Cycles", International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 7; July 2013, p 254.

56- علي أحمد السالوس، " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، بحث مقدم في الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص 03.

57 - Ahmad Azam Sulaiman @ Mohamad and others, "How Islamic Banks of Malaysia Managing liquidity? An Emphasis on Confronting Economic Cycles", op.cit, p 254-255.

58- اكرم لال الدين وسعيد بوهراوة، " ادارة السيولة في المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية نقدية -"، بحث مقدم في الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص 08.

- 59- شوقي أحمد دنيا، " إدارة السيولة في المصرف الإسلامي "، بحث مقدم في الدورة العشرية للمجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص 08.
- 60- علي محيي الدين القرة داغي، " إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية - دراسة فقهية اقتصادية "، بحث مقدم في الدورة العشرية للمجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص 24.
- 61- أكرم لال الدين وسعيد بوهرارة، " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية نقدية "، مرجع سابق، ص 03.
- 62- Maryam Amjad, Hafiza Tahira, Yasir Akram, M.Usman, " Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan (2006-2011), a Comparatives Study", IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 10, Issue 4, May. - Jun. 2013, p 69.
- 63- Alwikala Arabic News Wire، " دراسة: البنوك الإسلامية تحقق أعلى العوائد على حقوق المساهمين خلال الأزمة "، مرجع سابق.
- * اجمالي القروض الرديئة او غير العاملة او القروض المتعثرة الى كل التمويلات الممنوحة.
- 64- Maryam Amjad, Hafiza Tahira, Yasir Akram, M.Usman, " Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan (2006-2011), a Comparatives Study", op cit, p 75.
- 65- عبد الرحمان عبد القادر، " فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة اثار الازمة المالية العالمية "، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 234.
- 66- عبد الرحمان عبد القادر، " فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة اثار الازمة المالية العالمية "، مرجع سابق، ص 234.
- 67- نسبة الاصول الرديئة **bad loan** (غير العاملة) كما تسمى بالقروض المتعثرة **nonperforming loan**: الى جملة الذمم المدينة (اصول قيد التحصيل)
- القروض الرديئة او غير العاملة هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن (90) يوماً. تعكس هذه النسبة مقدار المديونية المعدومة المحتملة (مرور أكثر من 60 يوم على موعد السداد) - نسبة الأصول المعدومة إلى جملة الذمم المدينة (أصول قيد التحصيل): تعكس الأصول المعدومة التي حدثت بالفعل وهي تركز على صافي الأصول المعدومة بعد استبعاد مقدار الاسترجاعات، وهي نسبة مكملة للنسبة السابقة - نسبة الاحتياطات الى جملة الذمم المدينة (التحصيل): تعكس درجة حيطة المؤسسة وتوخيها الحذر من الاصول المعدومة في المستقبل ودرجة كفاية الاحتياطات لتلبية اي مخاطر لعدم سداد المدينين.
- 68- Islamic Financial Services Board, " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2014", May 2014, p 128-129.
- 69- انظر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، " معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عددا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية "، ديسمبر 2005. وانظر ايضاً: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، " المعيار المعدل لكفاية رأس المال (IFSB 15) "، ديسمبر 2013 .
- 70- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، " المعيار المعدل لكفاية رأس المال (IFSB 15) "، ديسمبر / 2013 ، ص 221.
- 71- يرجى الرجوع الى: حسين سعيد و علي أبو العز، " كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق "، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 6 - 7/8/2014، ص 30-35.
- 72 - IMF, " Régional Economic outlook: Middle East and Central Asia", Washington, octobre 2009, p 12.
- 73- حسين سعيد و علي أبو العز، " كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق "، مرجع سابق، ص 36.
- 74- محمد بن بوزيان وآخرون، " البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل 03 "، بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول: " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي "، الدوحة، قطر، 19-21 ديسمبر 2011، ص 32-35.
- 75 -Mosab I. Tabash and Raj S. Dhankar, " The Impact of Global Financial Crisis on the Stability of Islamic Banks: An Empirical Evidence", Journal of Islamic Banking and Finance, Vol. 2, No. 1, American Research Institute for Policy Development March 2014, pp. 386-387.